خاص بطلبة السنة الأولى ماستر بيئة,صحة و مدن خضراء
وفق نموذج مطابقة ل .م . د ماستر مهني 2022/2021

علم الاجتماع الحضري

Sociologie urbaine

من طرف الاستاذ:بـن خالـد الحـاج

الموسم الجامعي 2022/2021

المحور الخامس: مراحل التحضر في الجزائر

I.مراحل التحضر في الجزائر

1. المرحلة الأولى: 1830-1910

وهي المرحلة التي استكمل فيه الاستعمار الفرنسي غزوه للجزائر ووسع عملية الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي القبائل والعروش المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية، وأقام المستوطنات والأحياء الأوروبية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة، ثم دعمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية أنجزت بأيدي جزائرية أستقطب جلها من الأرياف.

وأهم ما ميز هذه المرحلة أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين ظلت تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية والمتدهورة في جميع المجالات. الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية للإقامة في عشش الصفيح عند حواف المدن، والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال...الخ.

2. المرحلة الثانية: 1910- 1954

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نزوحا واسعا للسكان من الأرياف نحو المدن بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر حيث تسببت في انتشار الفقر. والمجاعة بين الأهالي جراء تناقص الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الجزائري (خاصة منتوج الحبوب)، وقد استمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع إلى الهجرة القروية والريفية المكثفة نحو المراكز العمرانية بالجزائر وباتجاه فرنسا.

وقد بدأت تظهر الأحياء القصديرية بشكل بارز خلال هذه المرحلة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، كما خصصت مساحات معينة لإسكان لجزائريين، معظمها يقع في مناطق هامشية ضمن المخططات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الاستعمارية لعزل الجزائريين وإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية.

3. المرحلة الثالثة: 1954- 1966

شهدت بداية هذه المرحة اندلاع ثورة التحرير التي كان لها تأثير كبير في النزوح الريفي نحو المدن والمراكز الحضارية بسبب انعدام الأمن، وسياسة التشريد والطرد والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات من طرف الجيش الفرنسي لحراسة ومراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن المجاهدين.

وقد تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بعد الاستقلال وذلك بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس، واختيار أغلبيتهم الاستيطان في المدن خاصة المدن الكبرى والمتوسطة أين كانت تتوفر البيوت والعمارات الشاغرة التي تركها الأوروبيون بعد مغادرتهم المكثفة للجزائر مع بداية الاستقلال سنة 1962 والشيء الملفت في هذه المرحلة أن الجزائر حققت أعلى نمو حضاري في تاريخها حيث وصل إلى حدود 10.2 وبذلك أصبحت الجزائر كدولة مستقلة يمثل سكان الحضاريون نسبة 30 بالمائة.

4. المرحلة الرابعة: 1966 - 1977

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نمطا جديدا من التنظيم الاقتصادي الموجه وذلك بتبني سياسة تصنيع مصحوبة بإصلاحات زراعية واسعة كتأمين الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية في الأوساط الريفية وتوسيع مجال المدن بتهيئة مناطق سكانية جديدة وتوسيع شبكة الطرق البرية

وإنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء القطر إضافة إلى إعطاء الأولوية المطلقة لسياسة التصنيع حيث تم استثمار أكثر من 50 % من الإعتمادات المالية في بناء مركبات صناعية.

كل هذا أدى إلى تحريك السكان باتجاه المدن بحثا عن العمل والعيش الأفضل وقد سجل في هذه الفترة الهجرة حوالي1.7 مليون، نسمة من الأرياف إلى المدن بمعدل 150.000 نسمة في السنة وبمعدل نمو حضري يتراوح بين 4 و 8 بالمئة سنويا، وأهم ما يمكن تسجيله في هذه المرحلة هو توسع المدن الكبرى الساحلية بطرق فوضوية حيث بنيت المركبات الصناعية وكذا الأحياء السكانية بالأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، كما شهدت هذه المرحلة مظاهر البؤس والشقاء تمثلت في اتساع الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى(الحراش، حي بوحمرة بعنابة، بعض الأحياء الفوضوية المنتشرة بحواف مدينة قسنطينة...).

5. المرحلة الخامسة: 1977- 1987

ارتفع عدد سكان الجزائر في الفترة ما بين 1977-1987 بمعدل 13.5بالمئة إذ بلغ العدد 22971588 نسمة في مارس 1987 بعد أن كان 16948000 نسمة في التعداد المنظم سنة 1977 وبخصوص الشبكة الحضرية للجزائر فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1987 المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في تجمعات حضرية بلغ عددها 447 تجمعا موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 11444249نسمة من السكان الحضر، وبذلك يكون عدد السكان الحضر في الجزائر قد بلغ 49.8%، ونسجل في الفترة 1977-1987 بلوغ معدل النمو الحضري 4بالمئة منها 3بالمئة زيادة طبيعية و1% فقط معدل الهجرة من الأرياف ويرجع سبب ذلك إلى توقف الاستثمارات في القطاع الصناعي العام. وإعادة النظر في هيكلة القطاع الزراعي وإرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها إضافة إلى صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الحادة التي شهدتها في مجال السكن والبطالة وقلة مرافق الاستقبال.....الخ

وبالمقابل تحسن طفيف في الهياكل الأساسية في الأرياف كتوسيع شبكة الكهرباء، وشبكة أنابيب الماء، وتقريب الخدمات الإدارية إلى سكان الريف.

6. المرحلة السادسة:1987- إلى يومنا هذا

شهدت هذه المرحلة هجرة كبيرة من الأرياف إلى المدن، ولعل من أبرز أسباب هذه الهجرة هو التغيرات التي عاشتها الجزائر والمتمثلة في فتح أبواب الحرية السياسية والاقتصادية التي نتج عنها فتح فرص الاستثمار الصناعي والخدماتي المحتاج لليد العاملة القادمة من الريف.

كما شهدت هذه الفترة دخول الجزائر في دوامة العنف، وانطلاقا من سنة 1992، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة الهجرة جراء هروب القرويين وسكان الجبال إلى المدينة.

II.خصائص النمو الحضري في الجزائر

أ. يغلب على الشبكة الحضرية الجزائرية (حسب تعداد 1987)طابع المدن الصغرى والمتوسطة، فهي مجتمعة تحتل نسبة 96% من مجموع عدد التجمعات الحضرية، وبذلك لا يترك للمدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة سوى نسبة 4% من مجموع التجمعات الحضرية.

ب. توضح الإحصائيات المتعلقة بتطور عدد السكان في الجزائر في المدى مابين 1830-1998 أن عدد سكان المدن وعدد سكان الأرياف يكونا قد تعادلا مع نهاية 1990 بحصة 11.05 مليون نسمة لكل صنف...وبالتالي فإن الجزائر تكون قد بدأت منذ هذا التاريخ تحولا جديدا في تركيبها السكاني ، من مجتمع ريفي إلى مجتمع ذي أغلبية حضارية

ت. من خلال متابعة نمو سكان المدن والبحث عن أسبابه تبين أن الهجرة الريفية كان لها تأثير كبير في ارتفاع عدد سكان المدن بالجزائر خاصة في المرحلة 1954-1966 حيث قدر عدد الوافدين نحو المدن في هذه المرحلة 2.1 مليون نسمة إلا أن هذه الظاهرة قد خفت حاليا. بحيث لم تبقى فعالة بنفس الدرجة

التي كانت عليها سابقا

ث. عند معاينة خريطة التوزيع السكاني الحضر بالجزائر يتبين أن أغلبيتهم لا يزال يتركز في ولايات الشمال القريبة من الشريط الساحلي، وبترتيب المدن الجزائرية ومقارنتها اعتمادا على إحصائيات تعداد 1954 وتعداد 1998، يتبين أن رتب بعض المدن الساحلية ومدن التل بغرب البلاد تراجعت، ولم تصبح تحتل الرتب الأولى كالسابقة، كما أن درجة الاستحواذ والمركزية في مجال الصناعة بالمدن الكبرى المركزية(الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) قد خفت بفضل الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف الدولة، في مخططاتها الاقتصادية لتشتيت الاستثمارات الصناعية في جهات مختلفة من الوطن وتقليصها قدر الإمكان في المدن المركزية.

ج. بدأت تظهر في بعض التجمعات الحضرية(الجزائر، وهران، قسنطينة) ملامح جديدة لمجمعات حضرية- وتلاحم النسيج العمراني لبعض المدن المجاورة، وهذا النمط الجديد من التجمعات الحضرية يستلزم تخطيطا إقليميا وعمرانيا في منتهى الكفاءة والدقة وتسيير متطور لتنظيم وضبط التغيرات التي حدثت في هذا النسيج العمراني المترابط.

ح. إن المقارنة بشكل عام لخصائص التحضر في الجزائر مع بلدان المغرب العربي الأخرى(المغرب، تونس) يتبين أن بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) لها خصائص حضرية مشتركة مع تواجد بعض المميزات الخاصة بكل شبكة حضرية.

خ. فالنظام الحضري للمغرب يميل إلى بناء المدن الواسعة، في حين أن الجهود والمبادرات التخطيطية التونسية تشجع انتشار المدن الصغرى، أما الجزائر فقد نجحت فيها نسبيا المحاولات التخطيطية الرامية إلى إنشاء سلسلة من المدن المتوسطة والصغيرة عبر مختلف جهات الوطن للحد من هيمنة ومركزية المدن الجهوية الكبرى.

III.أسباب تزايد ظاهرة التحضر؟

- ✓ إقامة وتواجد أصحاب القرار كلهم في المدينة وبالتالي فهم يسعون دوما إلى حل المشاكل التي يحتكون بها على حساب الريف.
- ✓ إقامة أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال عادة في المدينة وكذا توفر كل المرافق والتجهيزات يجعلهم يستثمرون في المدينة دون الريف.
- ✓ الاعتقاد بأن الاستثمار في المدن الكبرى سيخدم المدن المتوسطة والكبرى.
- ✓ ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي.
- ✓ الاعتناء و مساعدة بعض سكان الريف وتهميش آخرين يشجعهم على الهجرة نحو المدن.
- ✓ حرية التجارة وقلة المراقبة جعلت سكان الريف يستغنون على الزراعة ويمتهنون مهنة التجارة.
- ✓ التقسيم الإداري الغير مخطط والغير مدروس يجعل المناطق المقسمة نقاط جذب.
- ✓ غياب المراقبة العمرانية سهل في انتشار الأحياء الفوضوية حول المدن الكبرى.
- ✓ العامل الأمني سواء في الماضي حرب جبهة التحرير أو في الوقت الحالي ظاهرة الإرهاب.
- ✓ توزيع المشاريع التنموية يخضع لمنطق سياسوي جهوي مطلق، و ليس لمعايير تقنية علمية.
- ✓ غياب الاستثمار في الريف وخاصة في المجال الزراعي و الصناعات التحويلية.

IV.انعكاسات ظاهرة التحضر ؟

- ✓ تفاقم أزمة السكن.
- ✓ تدهور حالة التجهيزات والمرافق الموجودة في المدن نظرا لطاقاتها المحدودة مقارنة بعدد السكان المتزايد.

- ✓ ضعف مرد ودية البنية التحتية (طرقات – شبكة الصرف– شبكة المياه...الخ) وكذا استنزاف المصادر الطبيعية (ماء، مساحات خضراء) من حيث الكمية والنوعية.
- ✓ اكتساح الإسمنت للأراضي الفلاحية الخصبة.
- ✓ انتشار الأحياء القصديرية والعشوائية على أطرف المدن.
- ✓ التأثير المباشر والغير مباشر على البيئة والوسط الطبيعي.
- ✓ تدهور الحياة الاجتماعية وانتشار الجريمة، الفقر و البطالة...الخ.

V.ما هي السبل الكفيلة للحد من ظاهرة التحضر؟

- ✓ تحديد الطاقة الاستيعابية الممكنة والمتوقعة للمدن وفق الإمكانيات المتاحة (طبيعية، اجتماعية واقتصادية).
- ✓ بناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختلف التراب الوطني دون التركيز على العواصم والمدن الكبرى.
- ✓ محاولة تنظيم وتهيئة الفضاءات المنتشرة والملتصقة بالمحيط الخارجي للمدن وهذا للتخفيف على المراكز.
- ✓ تشجيع الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف وهذا بتنمية الريف وتطوير وسائل النقل والاتصال.
- ✓ نشر الأمن والاستقرار والحد من انتشار الآفات الاجتماعية في الريف.
- ✓ خلق تنمية مستدامة ومتكاملة موزعة بشكل جيد ومدروس على جميع أنحاء الوطن.
- ✓ أدوات التهيئة والتعمير التي استعملتها الجزائر لتسيير النمو الحضري
- ✓ إعطاء أهمية لموضوع التحضر والحضرية في برامج التنشئة الاجتماعية.

VI.أدوات التهيئة والتعمير التي استعملتها الجزائر لتسيير النمو الحضري

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني، تمثلت في مجموعة الأدوات التقنية والتشريعية التالية:

1. مخطط العمران الموجه(PUD):

استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990، وقد وضع خصيصا لتوجيه العمران بالمدن المتوسطة والكبرى، برسم حدودها ويحدد توسع النسيج العمراني بها على المدى المتوسط، كما يضبط استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن ومرافق وهياكل أساسية و مساحات خضراء وتجهيزات ومنشآت اقتصادية وغيرها.

2. مخطط العمران المؤقت (PUP):

انتهت صلاحيته سنة 1990 وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة.

3. مخطط التحديث العمراني:

هو اعتماد مالي مرفق بمخطط ضمن ميزانيات تسيير المدن خاصة منها المدن الكبرى والمتوسطة، لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصفة والمساحات الخضراء والمتنزهات والحدائق العمومية...وغيرها من التراث العمراني.

4. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

جاء القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01، والمتعلق بالتهيئة والتعمير باستبدال المخطط العمراني الموجه بوسيلة جديدة تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهذا المخطط العمراني الجديد يختلف عن مخططات التعمير السابقة، كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للمدينة فقط بل يتناولها داخل إطارها الطبيعي والبيئوي، وبعبارة أوضح بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للمدينة، فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعها وعلاقاتها مع جميع المراكز الحضرية والريفية الأخرى

5. مخطط شغل الأراضي (POS):

هو وسيلة عمرانية تنظم الأرض أو المجال ولا تترك فجوة أو مجالا شاغرا في المساحة التي يغطيها، وتكون توجيهاته متطابقة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وغير متضاربة معه، وقد أصبح إلزاميا لكل بلدية منذ1990، ويعتبر بمثابة قانون حال الانتهاء من المصادقة عليه مباشرة.